

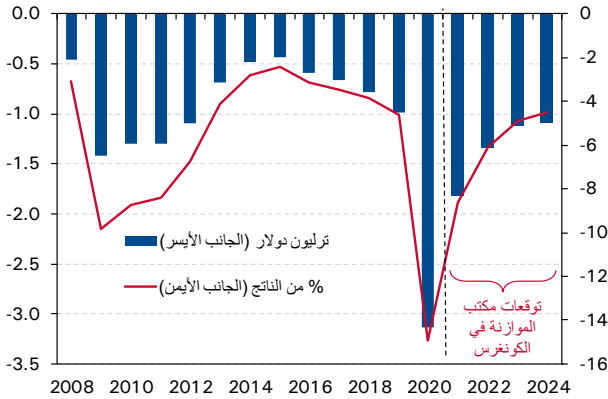
التقدم على صعيد لقاحات الفيروس وآمال التحفيز تدعم التفاؤل بآفاق الاقتصاد وترفع أسواق الأسهم

أبرز النقاط

- أسواق الأسهم تشهد ارتفاعات كبيرة في نوفمبر بفضل التوصل إلى لقاحات فعالة وإمكانية إقرار حزم التحفيز المالي الجديدة في الولايات المتحدة وأوروبا.
- أسعار النفط تنفض على الرغم من قرار الأوبك وحلفائها زيادة الإنتاج بدءاً من يناير المقبل.
- الرئيس المنتخب جو بايدن يبدأ تشكيل فريقه الاقتصادي واختيار جانيت يلين لوزارة الخزانة، مما يمهد الطريق لإقرار حزمة تحفيز مالي جديدة .
- المركزي الأوروبي يدخل مزيداً من التدابير التيسيرية على سياسته النقدية في اجتماع ديسمبر من خلال توسيع نطاق برنامج شراء الأصول.
- المحادثات التجارية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي على المحك، وتزايد احتمالات الانفصال "دون اتفاق".

الطريق أمام إقرار صفقة تحفيز مالي جديدة مقارنة بتعيين شخصية أكثر إثارة للجدل أو ذات توجه يساري (برجاء النظر أدناه).

الرسم البياني ١: الميزان المالي للولايات المتحدة



المصدر: Refinitiv / توقعات مكتب الميزانية في الكونغرس اعتباراً من سبتمبر ٢٠٢٠

وتواجه الإدارة الجديدة العديد من التحديات الاقتصادية، بما في ذلك قطاع الأعمال الصغيرة الذي أدت الجائحة - والتي ما تزال في أوجها - إلى تدميره، هذا إلى جانب عمليات الإغلاق على مستوى عدد من الولايات المختلفة، وتفاقم مستويات العجز المالي (١٥% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠)، وارتفاع الدين العام (٩٨% من الناتج المحلي الإجمالي)، وتزايد معدلات البطالة على الرغم من تراجعها مؤخراً (٦,٧% في نوفمبر) والنزاعات المستمرة مع الشركاء التجاريين الدوليين الرئيسيين (الرسم البياني ١). إلا أن إمكانية طرح العديد من اللقاحات المضادة لكوفيد-١٩ خلال الفترة القادمة قد يؤدي إلى تزايد التفاؤل تجاه آفاق النمو الاقتصادي، وعلى الرغم من الضغوط الناجمة عن الجائحة،

شهدت أسواق الأسهم العالمية ارتفاعات كبيرة خلال شهر نوفمبر الماضي بدعم من النتائج الواعدة لتجارب اللقاحات ضد فيروس كوفيد-١٩ الذي عصفت بالاقتصاد العالمي هذا العام، على الرغم من إمكانية أن يستغرق توزيع تلك اللقاحات وقتاً طويلاً. ولقد ارتفع مؤشر ستاندرد أند بورز ٥٠٠ في الولايات المتحدة بنسبة ١١% وصعد مؤشر يوروستوكس ٥٠ بنسبة ١٨%، على الرغم من الضغوط المستمرة التي تتعرض لها آفاق النمو على المدى القريب نتيجة لارتفاع حالات الإصابة وتدابير الإغلاق المكلفة اقتصادياً. كما أن إمكانية إقرار حزمة تحفيز مالي جديدة في الولايات المتحدة وإدخال المزيد من التدابير التيسيرية على السياسة النقدية الأوروبية، قد ساهمت أيضاً في تعزيز معنويات التفاؤل. وفي نفس الوقت، قفزت أسعار خام برنت بنسبة ٢٧% إلى ما يقرب من ٤٨ دولاراً للبرميل على أمل أن الانتعاش الاقتصادي سيدعم الطلب على النفط، بالرغم من اتفاق أوبك+ على زيادة الإنتاج (أقل من المقرر في البداية) بدءاً من شهر يناير المقبل.

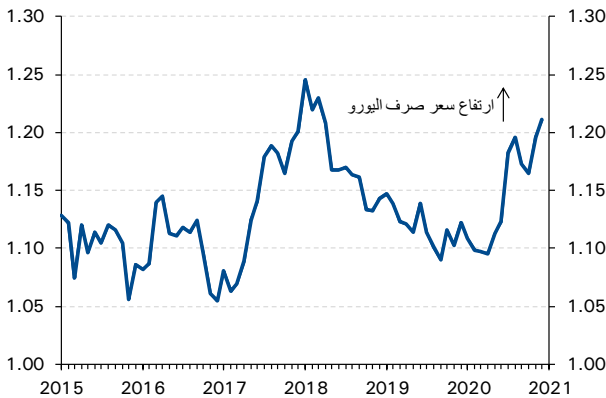
بايدن يبدأ تشكيل فريقه الاقتصادي وارتفاع الآمال بإقرار حزمة التحفيز

في ظل تلاشي فرص الرئيس ترامب في قلب نتيجة الانتخابات، بدأ الرئيس المنتخب جو بايدن في اختيار أعضاء فريقه الاقتصادي، بما في ذلك بعض الخبراء من الإدارات الديمقراطية السابقة مثل رئيس الاحتياطي الفيدرالي السابقة جانيت يلين لتولي منصب وزيرة الخزانة والخبيرة الاقتصادية سيسيليا روس، والتي ستكون أول امرأة من أصل أفريقي تقود مجلس المستشارين الاقتصاديين. ويُنظر إلى يلين بصفة خاصة إلى أنها أحد الخبراء التي تحظى بدعم من الحزبين، مما قد يساهم في تحسين تنسيق السياسات بين الحكومة والبنك المركزي وتمهيد

الإجمالي قد انتعش في الربع الثالث من عام ٢٠٢٠ بنسبة ١٢,٥% لكنه ظل أقل بنسبة ٤% عن المستويات المسجلة بنهاية عام ٢٠١٩. كما تراجع مؤشر مديري المشتريات المركب في منطقة اليورو بشكل حاد إلى ٤٥,٣ في نوفمبر مقابل ٥٠,٠ في أكتوبر، مما يؤكد عودة حالة الانكماش الاقتصادي على خلفية ضعف أداء قطاع الخدمات إلى أدنى مستوياته المسجلة منذ مايو الماضي، إذ بلغت قراءة مؤشره ٤١,٧. وكانت معدلات الانكماش ضمن مؤشر مديري المشتريات أقوى في فرنسا (٤٠,٦) وإسبانيا (٤١,٧)، إلا تلك التراجعات تعتبر أقل حدة مما كانت عليه خلال الموجة الأولى من تفشي الجائحة في وقت سابق من العام الحالي، مما يعكس وفقاً للتقرير أداء أقوى في القطاع الصناعي نتيجة تحسن معدلات الطلب الخارجي (والذي يدعم بدوره الخدمات المساعدة) ومرونة تدابير الإغلاق هذه المرة.

نظراً للوضع الاقتصادي المتدهور والتعهد السابق "بإعادة ضبط" السياسة لدعم الانتعاش، أعلن البنك المركزي الأوروبي خلال اجتماعه الأخير في ديسمبر عن إدخال المزيد من التدابير التيسيرية على سياسته النقدية، إذ قام بتوسيع نطاق برنامج شراء الأصول البالغ قيمته ١,٣٥ تريليون يورو بحوالي ٥٠٠ مليار يورو وتمديد البرنامج لمدة تسعة أشهر إضافية لنهاية مارس ٢٠٢٢. كما وسع برنامج القروض ذات الفائدة المنخفضة للبنوك بشرط استمرارها في الإقراض. وفي نفس الوقت، خفض البنك آفاق النمو إلى ٣,٩% لعام ٢٠٢١ مقارنة بالتوقعات السابقة البالغة ٥,٠% (ومن ٧,٣% في ٢٠٢٠)، في حين توقع أن يبقى التضخم عند ١,٠% في العام المقبل، أقل بكثير من المستوى المستهدف ٢% (على الرغم من أنه أعلى من -٠,٣% في نوفمبر، على أساس سنوي). وقد ظل معدل التضخم منخفضاً بسبب استمرار قوة اليورو الذي ارتفع بنسبة ١٣% مقابل الدولار الأمريكي منذ منتصف مارس. (الرسم البياني ٣). ويمكن للسياسة المالية أيضاً أن توفر دعماً إضافياً في العام المقبل، إذ وافق الاتحاد الأوروبي أخيراً على ميزانية قدرها ١,٨ تريليون يورو لمدة سبع سنوات وصندوق إنعاش يسمح للاتحاد الأوروبي بإصدار حوالي ٧٥٠ مليار يورو من الديون التي يمكن توفيرها لأعضاء الاتحاد الأوروبي الأكثر تضرراً على شكل منح.

الرسم البياني ٣: سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي*
(دولار لكل يورو، نهاية الشهر)



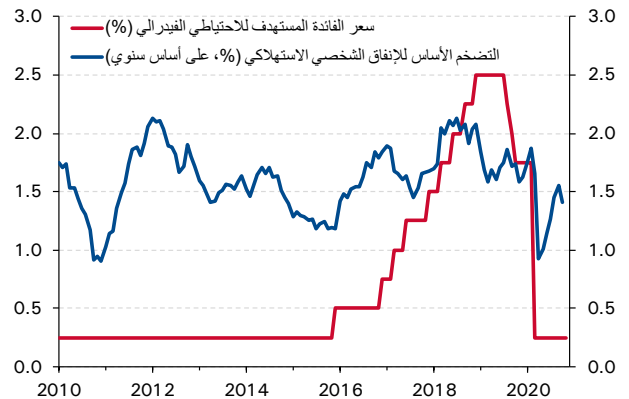
المصدر: Refinitiv * اخر بيانات

وما تزال المحادثات بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة بشأن التوصل إلى صفقة تجارية بعد انفصالها عن الاتحاد الأوروبي على

إلا ان بعض البيانات، والتي من ضمنها استطلاعات النشاط التجاري وسوق الإسكان تبدو قوية، مما يشير إلى إمكانية تسجيل الناتج المحلي الإجمالي لمعدل نمو معتدل في الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ بعد النمو الجيد الذي شهده الربع الثالث من العام الحالي بنسبة ٣٣%. إلا أنه على الرغم من ذلك، ما زالت هناك بعض المخاطر السلبية الناتجة عن هشاشة مستويات الثقة وضعف سوق العمل.

أما على صعيد السياسات المالية، يبدو أن الكونجرس يركز على حزمة تحفيز مالي جديدة بقيمة ٠,٩ تريليون دولار (٤% من الناتج المحلي الإجمالي) – والتي تعتبر أصغر بكثير مما رفضه النواب الديمقراطيون سابقاً، إلا أنها تتضمن مساعدة الشركات الصغيرة (٢٨٨ مليار دولار)، والحكومات المحلية (١٦٠ مليار دولار)، وتمديد إعانات البطالة (١٨٠ مليار دولار) التي المقرر أن تنتهي بنهاية العام. ولكن الصفقة لم يتم إقرارها في الكونجرس حتى الآن، في حين اقترح البيت الأبيض خطة بحجم مماثل ولكن بهيكل مختلف. وقد يتم اتباع أي منهما مع تطبيق حزمة تحفيز مالي بقيمة أكبر بعد تنصيب بايدن في ٢٠ يناير المقبل. وفي ذات الوقت، ما يزال الاحتياطي الفيدرالي ملتزماً بسياسة نقدية تيسيرية تتضمن الإبقاء على معدل الفائدة على الأموال الفيدرالية عند مستوى ٠,٠-٠,٢٥% وبرنامج شراء الأصول بقيمة ١٢٠ مليار دولار شهرياً لفترة غير محددة. ويمكن أن يتم إدخال المزيد من التدابير التيسيرية (ربما عن طريق زيادة وتيرة شراء السندات أو شراء سندات ذات آجال استحقاق أطول) في اجتماعه المقرر انعقاده في ١٥-١٦ ديسمبر. وعادت مستويات التضخم الأساسي للإنفاق الشخصي الاستهلاكي للتراجع إلى ١,٤% على أساس سنوي في أكتوبر، والذي ما زال أقل بكثير من المستوى المستهدف البالغ ٢% من قبل الاحتياطي الفيدرالي (الرسم البياني ٢).

الرسم البياني ٢: التضخم وسعر الفائدة* في الولايات المتحدة
(%)



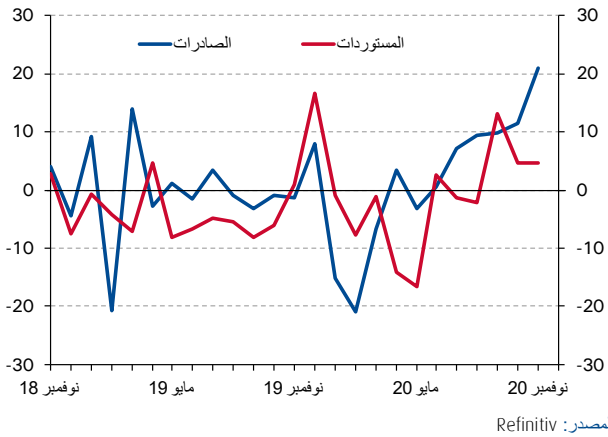
المصدر: Refinitiv * يظهر الحد الأعلى للمعدل المستهدف للاحتياطي الفيدرالي

اقتصاد منطقة اليورو يتراجع في الربع الرابع وانفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي على المحك

يبدو أن عمليات الإغلاق التي سادت كافة أنحاء أوروبا بهدف مكافحة تفشي حالات الإصابة الجديدة بالفيروس منذ أكتوبر الماضي قد حققت نجاحاً جزئياً، على الرغم من توقع انزلاق منطقة اليورو مرة أخرى للركود الاقتصادي في الربع الرابع من عام ٢٠٢٠. وكان الناتج المحلي

مدعوماً أيضاً ببيانات التصدير التي كشفت أن شحنات بضائع الشركات الصينية بلغت قيمتها ٢٦٨ مليار دولار (+ ٢١% على أساس سنوي) في نوفمبر، والذي يعد أعلى مستوى يتم تسجيله، وساهم في تعزيز ذلك أيضاً تزايد الصادرات إلى المستهلكين الأمريكيين الملتزمين بالبقاء في منازلهم (+ ٤٦%) على الرغم من فرض الرسوم الجمركية الأمريكية (الرسم البياني ٤). ومع تراجع نمو الواردات إلى ٤,٥%، ارتفع الفائض التجاري الصيني إلى أعلى مستوياته على أساس شهري وصولاً إلى ٧٥ مليار دولار. وساهم الفائض (وضعف أداء الدولار) في تعزيز الاحتياطيات الأجنبية للبلاد بأكثر من ٥٠ مليار دولار في نوفمبر، لتصل بذلك إلى أعلى مستوياتها المسجلة منذ أكثر من أربع سنوات، إذ بلغت ٣,١٨ تريليون دولار.

الرسم البياني ٤: تجارة السلع الدولية للصين
(% على أساس سنوي)



تراجع الاتكماش الاقتصادي في الهند في الربع الثالث

انخفض الناتج المحلي الإجمالي للهند في الربع الثالث من عام ٢٠٢٠ (الربع الثاني من السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١) بنسبة ٧,٥% على أساس سنوي، مما يؤكد حالة الركود الاقتصادي، وإن كان ذلك يعتبر تحسناً كبيراً مقارنة بالانكماش الحاد الذي سجل في الربع الثاني من العام الحالي بنسبة ٢٤%. وانخفضت حدة التراجع في النمو خلال الربع الثالث على الرغم من الانخفاض الحاد في الإنفاق الحكومي وانتعاش الواردات، وهو الأمر الذي قابلته تراجع مستوى انكماش الاستهلاك الخاص في ظل تخفيف إجراءات الإغلاق خلال تلك الفترة. وخلال شهر نوفمبر، تراجعت وتيرة نمو مؤشر مديري المشتريات للقطاع الصناعي والخدمات إلى ٥٦,٣ و٥٣,٧ مقابل ٥٨,٩ و٥٤,١ على التوالي في أكتوبر، في إشارة إلى أن الانتعاش قد يفقد زخمه نتيجة لبعض العوامل مثل استمرار ارتفاع معدلات البطالة واستمرار تدابير احتواء تفشي الفيروس. وعلى صعيد المالية العامة، أقرت الحكومة حزمة تحفيز ثالثة بقيمة ٣٦ مليار دولار، مما رفع قيمة حزم التحفيز النقدي منذ بداية الجائحة إلى حوالي ٢% من الناتج المحلي الإجمالي، وتشمل تلك التدابير دعم العمالة للمساعدة في خلق فرص العمل والإنفاق على القطاعات المتضررة من الجائحة.

وعلى الرغم من التحسن الملحوظ للنشاط الاقتصادي خلال الأشهر القليلة الماضية إلا أن هناك العديد من العوامل التي تشكل مخاطر سلبية على

المحك حتى وقت كتابة هذا التقرير، خاصة فيما يتعلق بالقضايا المرتبطة بحقوق الصيد، وما يسمى بقواعد المنافسة العادلة والمعروفة باسم "تكافؤ الفرص" ومسألة تنفيذ نقاط الخلاف الرئيسية. وسيؤدي عدم التوصل إلى اتفاق إلى لجوء الجانبين إلى اتباع قواعد منظمة التجارة العالمية اعتباراً من الأول من يناير المقبل، والتي تتضمن فرض رسوم جمركية جديدة وتحديد كمية السلع التي يمكن تبادلها تجارياً. وتشمل تلك القواعد على سبيل المثال فرض ضريبة بنسبة ١٠% على واردات السيارات، على الرغم من أن المملكة المتحدة ستخفض في نفس الوقت الرسوم الجمركية على مختلف السلع المستوردة من كافة الدول بما في ذلك الاتحاد الأوروبي. وقد انتهى الموعد النهائي للعديد من مباحثات إبرام صفقة في "اللحظة الأخيرة"، مع اتفاق الجانبين على مواصلة المحادثات بعد يوم الأحد الموافق ١٣ ديسمبر. ومن جهة أخرى، تلقى اقتصاد المملكة المتحدة دفعة قوية على خلفية الإطلاق المبكر لحملة التطعيم الجماعي ضد فيروس كوفيد-١٩ والتي بدأت في ٨ ديسمبر بتلقيح الفئات الأكثر ضعفاً ومن المقرر لها أن تكتمل بحلول أبريل المقبل. إلا أنه من المرجح أن تظل القيود الإقليمية سارية حتى منتصف العام المقبل على الأقل، وسوف يؤدي انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي بدون التوصل إلى اتفاقية تجارية إلى التأثير سلباً على الانتعاش الاقتصادي في النصف الأول من عام ٢٠٢١. ومن المتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي + ٦% في عام ٢٠٢١ مقابل -١١% في العام الحالي.

رئيس الوزراء الياباني يعلن عن حزمة تحفيز جديدة

أعلن رئيس الوزراء الياباني يوشيهيدي سوجا عن حزمة تحفيز مالي جديدة في أوائل ديسمبر في ظل مكافحة حكومته لاحتواء الإصابات اليومية بفيروس كورونا التي ارتفعت إلى مستويات غير مسبوقة في مناطق مثل طوكيو على الرغم من تراجع شعبية حكومته. وتبلغ قيمة حزمة التحفيز الاقتصادي الجديدة ٧٣,٦ تريليون ين (٧٠٨ مليار دولار)، بما في ذلك ٤٠ تريليون ين من التدابير المالية (القروض والاستثمارات)، وسيتم تمويلها جزئياً من ميزانية إضافية ثالثة للسنة المالية الحالية تبلغ قيمتها حوالي ١٩,٢ تريليون ين. وسيتم توجيه النفقات نحو احتواء تفشي الفيروس وخدمات الرعاية الصحية والتوظيف والتغييرات الهيكلية لاقتصاد ما بعد الجائحة، بما في ذلك تمويل التقنيات الخضراء وتوسيع نطاق التحول الرقمي. ويأتي الإنفاق الإضافي في الوقت الذي تراجعت فيه نسبة التأييد الشعبي للحكومة بأكثر من ١٢ نقطة مئوية من ٦٣% في نوفمبر إلى ٥٠,٣% في ديسمبر.

ارتفاع الصادرات يعزز الاقتصاد الصيني

وفقاً لمؤشر مديري المشتريات الصادر عن المكتب الوطني الصيني للإحصاء، زاد النشاط الصناعي الصيني في نوفمبر بأسرع وتيرة يشهدها منذ أكثر من ثلاث سنوات. إذ ارتفع مؤشر مديري المشتريات الرئيسي إلى ٥٢,١ مقابل ٥١,٤ في أكتوبر، فيما يعد أفضل قراءة يسجلها منذ سبتمبر ٢٠١٧ وأعلى من متوسط التوقعات. وتحسنت العديد من المؤشرات الفرعية، مثل طلبات التصدير الجديدة، التي ارتفعت إلى ٥١,٥ مقابل الشهر السابق بفضل الطلب الخارجي على الإمدادات الطبية، بما في ذلك معدات الوقاية الشخصية والإلكترونيات. وكان ذلك

وكان خلف هذا القرار هناك رأيان متضادان: فمن جهة، كان هناك قلق بشأن ضعف أوضاع الطلب العالمي على النفط، في حين كان البعض أكثر ثقة تجاه انتعاش الطلب بفضل اللقاحات، مع عدم الرضا عن استمرار فشل المنتجين الآخرين في الامتثال بحصص خفض الإنتاج الإضافية لتعويض زيادة إنتاجهم خلال الفترات السابقة. وتم الاتفاق في النهاية على حل وسط يتضمن إجراء تقييم شهري للسوق، مع توافر خيار زيادة أو خفض الإنتاج وفقاً لذلك.

ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، والتي لا ترى إمكانية قيام اللقاحات ضد فيروس كورونا بتعزيز الطلب على النفط بشكل كبير حتى عام ٢٠٢١، فإن أساسيات النفط "أضعف من أن تقدم دعماً قوياً للأسعار". وقامت الوكالة، في تقريرها الشهري عن أداء سوق النفط لشهر نوفمبر، بخفض توقعات الطلب على النفط بمقدار ٤,٠ مليون برميل يومياً في الربع الثالث من عام ٢٠٢٠ وخفض الطلب بمقدار ١,٢ مليون برميل يومياً في الربع الرابع من عام ٢٠٢٠. كما سيشهد الربع الأول من عام ٢٠٢١ انخفاض الطلب بمقدار ٧,٠ مليون برميل يومياً عن التقديرات السابقة أيضاً. أما بالنسبة للعام ٢٠٢٠ ككل، من المتوقع أن ينكمش الطلب على النفط بمقدار ٨,٨ مليون برميل يومياً، قبل أن ينمو بمقدار ٥,٨ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢١. وفي حال كان نمو الطلب أقل من التوقعات و/أو إمدادات النفط من إحدى الدول الثلاث التابعة لمنظمة الأوبك (إيران وفنزويلا وليبيا) التي لا تخضع لخفض حصص الإنتاج - إذ تجاوز الإنتاج الليبي ١ مليون برميل يومياً مؤخراً - أو استمر نمو إنتاج الدول غير الأعضاء في منظمة الأوبك (مثل الولايات المتحدة)، فمن المرجح أن تتعرض الأسعار للضغط مجدداً.

النمو على المدى القريب والمتوسط بما في ذلك استمرار ضعف أوضاع سوق العمل مما قد يضر بالإنتاج الخاص، والتضخم المرتفع نسبياً، والضغوط المالية المتزايدة، والضبابية حول التوقعات المستقبلية للفيروس على الرغم من ظهور اللقاحات مؤخراً. ووفقاً لإجماع آراء المحللين، من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة ٩,٣% للسنة المالية الحالية، على أن يرتفع بنسبة ٩,٢% في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢.

ارتفاع أسعار النفط في ظل التفاؤل بشأن اللقاح

ارتفعت أسعار مزيج خام برنت بنسبة ٢٧% على أساس شهري في نوفمبر لتنتهي تداولات الشهر عند مستوى ٤٧,٦ دولاراً للبرميل بفضل الأنباء الإيجابية الخاصة باللقاح. وساعد ذلك في التخفيف من حالة الاحباط التي سادت الأسواق نتيجة لتدابير الإغلاق خلال فصل الخريف، كما ساهمت تلك الأنباء أيضاً في تجاهل السوق لقرار الأوبك وحلفائها بزيادة الإنتاج بمقدار ٥٠٠ ألف برميل يومياً اعتباراً من يناير على الرغم من ضعف المقومات الرئيسية لسوق النفط. وكانت الأسواق تتوقع تمديد اتفاقية خفض حصص الإنتاج الحالية (تصل إلى حوالي ٧,٧ مليون برميل يومياً) لمدة ثلاثة أشهر على الأقل، على أن يقوم المنتجون بعد ذلك بتقييم حالة الطلب العالمي على النفط وإمكانية زيادة الإنتاج بمقدار ٩,١ مليون برميل يومياً.

الرسم البياني ٥: سعر خام برنت

(دولار/برميل، نهاية الشهر)



المصدر: Refinitiv، * آخر بيانات ٨ ديسمبر

Head Office

Kuwait

National Bank of Kuwait SAKP
Shuhada Street,
Sharq Area, NBK Tower
P.O. Box 95, Safat 13001
Kuwait City, Kuwait
Tel: +965 2242 2011
Fax: +965 2259 5804
Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

International Network

Bahrain

National Bank of Kuwait SAKP
Zain Branch
Zain Tower, Building 401, Road 2806
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP
Bahrain Head Office
GB Corp Tower
Block 346, Road 4626
Building 1411
P.O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

United Arab Emirates

National Bank of Kuwait SAKP
Dubai Branch
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road
Next to Crown Plaza
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E
Tel: +971 4 3161600
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP
Abu Dhabi Branch
Sheikh Rashed Bin Saeed
Al Maktoom, (Old Airport Road)
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E
Tel: +971 2 4199 555
Fax: +971 2 2222 477

Saudi Arabia

National Bank of Kuwait SAKP
Jeddah Branch
Al Khalidiah District,
Al Mukmal Tower, Jeddah
P.O Box: 15385 Jeddah 21444
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 2 603 6300
Fax: +966 2 603 6318

Jordan

National Bank of Kuwait SAKP
Amman Branch
Shareef Abdul Hamid Sharaf St
P.O. Box 941297, Shmeisani,
Amman 11194, Jordan
Tel: +962 6 580 0400
Fax: +962 6 580 0441

Lebanon

National Bank of Kuwait
(Lebanon) SAL
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh
Beirut 1107 2200, Lebanon
Tel: +961 1 759700
Fax: +961 1 747866

Iraq

Credit Bank of Iraq
Street 9, Building 187
Sadoon Street, District 102
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq
Tel: +964 1 7182198/7191944
+964 1 7188406/7171673
Fax: +964 1 7170156

Egypt

National Bank of Kuwait - Egypt
Plot 155, City Center, First Sector
5th Settlement, New Cairo
Egypt
Tel: +20 2 26149300
Fax: +20 2 26133978

United States of America

National Bank of Kuwait SAKP
New York Branch
299 Park Avenue
New York, NY 10171
USA
Tel: +1 212 303 9800
Fax: +1 212 319 8269

United Kingdom

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Head Office
13 George Street
London W1U 3QJ
UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7224 2101

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Portman Square Branch
7 Portman Square
London W1H 6NA, UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7486 3877

France

National Bank of Kuwait France SA
90 Avenue des Champs-Elysees
75008 Paris
France
Tel: +33 1 5659 8600
Fax: +33 1 5659 8623

Singapore

National Bank of Kuwait SAKP
Singapore Branch
9 Raffles Place # 44-01
Republic Plaza
Singapore 048619
Tel: +65 6222 5348
Fax: +65 6224 5438

China

National Bank of Kuwait SAKP
Shanghai Office
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center
1233 Lujiazui Ring Road
Shanghai 200120, China
Tel: +86 21 6888 1092
Fax: +86 21 5047 1011

NBK Capital

Kuwait

NBK Capital
34h Floor, NBK Tower
Shuhada'a street, Sharq Area
PO Box 4950, Safat, 13050
Kuwait
Tel: +965 2224 6900
Fax: +965 2224 6904 / 5

United Arab Emirates

NBK Capital Limited - UAE
Precinct Building 3, Office 404
Dubai International Financial Center
Sheikh Zayed Road
P.O. Box 506506, Dubai
UAE
Tel: +971 4 365 2800
Fax: +971 4 365 2805

Associates

Turkey

Turkish Bank
Valikonagl CAD. 7
Nisantasi, P.O. Box. 34371
Istanbul, Turkey
Tel: +90 212 373 6373
Fax: +90 212 225 0353

© Copyright Notice. The Economic Update is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. GCC Research Note is distributed on a complimentary and discretionary basis to NBK clients and associates. This report and other NBK research can be found in the "Reports" section of the National Bank of Kuwait's web site. Please visit our web site, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Economic Research, Tel: (965) 2259 5500, Email: econ@nbk.com